



Draft Date: 5 February 2014

ARTICLES OF ASSOCIATION

OF

النظام الأساسي للبنك العربي المتحد

UNITED ARAB BANK

شركة مساهمة عامة

PUBLIC JOINT STOCK COMPANY



Draft Date: 5 February 2014

ARTICLES OF ASSOCIATION OF	النظام الأساسي
UNITED ARAB BANK	لبنك العربي المتحد
Public Joint Stock Company	شركة مساهمة عامة
Sharjah, United Arab Emirates	الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
References in these Articles of Association to any law, regulation or rule shall be deemed to be to such law, regulation or rule as amended, supplemented or replaced from time to time.	الإشارة في هذا النظام الأساسي إلى أي قانون أو لوائح أو أنظمة تكون إشارة إلى تلك القوانين واللوائح والأنظمة وما يطرأ عليها من تعديل أو إضافة أو استبدال من وقت لآخر.
PREAMBLE	مقدمة
(A) United Arab Bank (the “ Company ”), a private joint stock company, was incorporated in the Emirate of Sharjah, United Arab Emirates, pursuant to an Emiri Decree issued by His Highness the Ruler of the Emirate of Sharjah on 21 January 1975;	أ. تأسس البنك العربي المتحد (الشركة), شركة مساهمة خاصة في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن حضرة صاحب السمو حاكم الشارقة في 21 يناير 1975،
(B) the Company changed its legal status and was converted to a public joint stock company in accordance with the provisions of Federal Law No. (8) of 1984 concerning commercial companies, as amended (the “ Commercial Companies Law ”), pursuant to Emiri Decree No. 17/82 issued by His Highness the Ruler of the Emirate of Sharjah on 29 July 1982 and in accordance with the	ب. بموجب المرسوم الأميري رقم 82/17 الصادر عن حضرة صاحب السمو حاكم الشارقة بتاريخ 29 يوليو 1982، وطبقاً للقرارات الصادرة عن الجمعية العمومية غير العادية في الاجتماعين المنعقدتين بتاريخ 10 نوفمبر 1976 و 15 يوليو 1981، تم تحويل الشكل القانوني للشركة إلى شركة مساهمة عامة وفقاً للقانون رقم (8) لسنة 1984 في



Draft Date: 5 February 2014

resolutions adopted by the Extraordinary General Assemblies of the Company held on 10 November 1976 and 15 July 1981;	شأن الشركات التجارية، وتعديلاته (قانون الشركات التجارية)،
(C) the Company's issued share capital was listed on the Abu Dhabi Securities Exchange on 21 March 2005; and	ج. أدرج رأس المال المصدر للشركة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بتاريخ 21 مارس 2005، و
(D) the Company was entered in the Commercial Companies Register at the Ministry of Economy under No. (5) on 31 January 1990.	د. قيدت الشركة في سجل الشركات التجاري لدى وزارة الاقتصاد برقم (5) بتاريخ 31 يناير 1990.
PART ONE	الباب الأول
INCORPORATION OF THE COMPANY	تأسيس الشركة
1. ARTICLE (1)	(1) المادة (1)
The name of the Company is "United Arab Bank Public Joint Stock Company" and may be abbreviated for trading or commercial purposes to "United Arab Bank P.J.S.C." or "United Arab Bank PJSC".	اسم هذه الشركة هو "البنك العربي المتعدد، شركة مساهمة عامة"، ويمكن اختصارها للأغراض التجارية إلى "البنك العربي المتعدد ش.م.ع" أو البنك العربي المتعدد ش.م.ع.
2. ARTICLE (2)	(2) المادة (2)
The Company's principal office and legal residence shall be in the Emirate of Sharjah, United Arab Emirates, and the Board of Directors may establish branches, offices or agencies within the United Arab Emirates and/or overseas, provided that the prior consent, if required by applicable law, rule or regulation, of the competent authority and the Central Bank of the United Arab Emirates (the " Central Bank ") is obtained.	يقع المكتب الرئيسي للشركة ومقرها القانوني في إمارة الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة – ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فرعاً أو مكاتب أو توكيلات في دولة الإمارات العربية المتحدة و/أو خارجها شريطة الحصول على الموافقة المسبقة من السلطات المختصة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (المصرف المركزي)، إذا لزم وذلك طبقاً للقوانين والأنظمة والقرارات واللوائح المعمول بها.



3. ARTICLE (3)	المادة (3)
The duration of the Company shall be 100 (one hundred) calendar years to be automatically renewed for similar consecutive periods, commencing from the date the Emiri Decree of His Highness the Ruler of Sharjah was issued on 21 January 1975, unless a resolution is issued by an Extraordinary General Assembly to terminate the Company or otherwise reduce the term.	مدة هذه الشركة 100 (مائة) سنة ميلادية تجدد تلقائياً لفترة مماثلة متتابعة تبدأ من تاريخ صدور المرسوم الأميري لسمو حاكم الشارقة في 21 يناير 1975، ما لم يصدر قرار من الجمعية العمومية غير العادية بإنهاء الشركة أو تقصير مدتھا.
4. ARTICLE (4)	المادة (4)
4.1 The object of the Company is to carry on, in the United Arab Emirates and/or overseas, the business of commercial banking and banking operations as defined and specified in the provisions of Federal Law No. (10) of 1980 concerning the Central Bank, the Monetary System and the Organisation of Banking Profession (the “Central Bank Law”), and in accordance with the regulations and directives issued from time to time by the Central Bank and pursuant to the terms of the Commercial Companies Law or according to the conventionally accepted business of commercial banking and, where applicable, in accordance with the laws, regulations or rules as may be applicable from time to time.	1-4 غرض هذه الشركة هو القيام بأعمال المصارف التجارية والعمليات المصرفية في الإمارات العربية المتحدة و/أو خارجها كما هي معروفة ومحددة طبقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية (قانون المصرف المركزي) وطبقاً للوائح والتعليمات التي تصدر من وقت لآخر عن المصرف المركزي، وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية أو العمل المصرف في التجاري المقبول عرفاً طبقاً للقوانين والأنظمة والقرارات واللوائح المعمول بها من وقت لآخر.
4.2 Without prejudice to the generality of the foregoing, the Company may, subject always to requisite regulatory and legal consents and approvals, perform, in the United Arab Emirates and/or overseas, the following:	2-4 دون الإخلال بعمومية ما سبق، ومع مراعاة المواقف التشريعية والقانونية الالزامية دوماً، يجوز للشركة القيام بما يلي في الإمارات العربية المتحدة و / أو خارجها:
(a) to establish and carry on the business of investment, commercial and banking	أ. تأسيس وتشغيل الأعمال الاستثمارية والأعمال التجارية والمصرفية في جميع أشكالها وعقد



	الصفقات والقيام بكافة الأعمال والأمور والأشياء التابعة أو التي قد تكون تابعة لها في أي مكان حيث تنفذ الشركة عملها،
(b) to carry on the business of discounting, dealing in securities, to act as an agent for the sale and purchase of any stocks, shares or securities, or for any other monetary or mercantile transaction, and to purchase, advance money upon and otherwise deal with absolute ownership, leasehold, reversionary, contingent and other legal interests in real and personal property, including without limitation real estate;	ب. مزاولة أعمال الخصم و التعامل في الأوراق المالية والتصرف كوكيل لبيع وشراء أي حصص أو أسهم أو أوراق مالية أو أي صفات نقدية أو تجارية أخرى وشراء وتقديم الأموال بناءً على ذلك والتعامل مع الملكية المطلقة وحقوق الحياة وحقوق العقار المؤجلة وحقوق الاحتمالية والحقوق القانونية الأخرى في الأملك العقارية والأموال المنقولة، بما في ذلك من دون حصر العقارات،
(c) to promote, effect, insure, guarantee, indemnify, underwrite, participate in, manage and carry out the granting or issuing of public or private, state, municipal or other loans, or of shares, stock, debentures or debenture stock of any corporate body or association whether incorporated or unincorporated and to lend money or give any guarantee or indemnity for the purposes of any such issue;	ج. ترويج وتنفيذ وتأمين وضمان وتعويض و التغطية والمشاركة وإدارة تنفيذ و منح إصدار القروض العامة أو الخاصة أو قروض الدولة أو البلدية أو القروض الأخرى، أو الأسهم أو الحصص أو سندات الدين والأسهم الدائنة لأي هيئة اعتبارية أو مؤسسة سواء كانت مسجلة أو فردية وإقراض الأموال أو تقديم أي ضمان أو تعويض لأغراض أي من تلك الإصدارات،
(d) to establish one or more subsidiaries, partnerships, joint ventures or other business structures or to have	د. إنشاء شركة تابعة أو أكثر أو شراكات أو مشاريع مشتركة أو هيئات تجارية أخرى أو امتلاك حقوق أو المساهمة بأي شكل مع الأطراف أو الهيئات أو



	<p>المؤسسات أو الشركات الأخرى التي تمارس ذات النشاطات التي تمارسها تلك الشركة أو التي تساعد الشركة في بلوغ أهدافها في الإمارات العربية المتحدة أو الخارج، ويحق للشركة الاستحواذ على تلك الحقوق أو المساهمة مع شركات أخرى أو أطراف أو هيئات أو مؤسسات أو شركات عن طريق الدمج أو شراء أي حقوق أو الارتباط بهم بأي شكل آخر ،</p>
(e) to contract for public and private loans and to negotiate and issue the same and to aid any government or state or any municipal or other body politic or corporate body or associations or individuals, with capital, credit, means or resources for the purposes of any works, undertakings, projects or enterprises of whatever kind;	هـ التعاقد على القروض العامة والخاصة والتفاوض عليها وإصدارها ومساعدة أي حكومة أو دولة أو هيئة بلدية أو هيئة أخرى سياسية أو تجارية أو مؤسسات أو أفراد برأس المال أو الاعتمادات أو الوسائل أو المصادر الأخرى لأغراض أي أعمال أو منشآت أو مشاريع أو شركات أياً كانت،
(f) to execute, directly or by contribution or other assistance, any such works, undertakings, projects or enterprises of whatever kind in which or for the promotion or on the security of which or of any profits or emoluments derivable from the same the Company shall have invested money or engaged its credit;	وـ تنفيذ أي من تلك الأعمال أو المشاريع أو الالتزامات أياً كان نوعها، بشكل مباشر أو من خلال المساهمة أو المساعدة، أو التي استثمرت الشركة فيها أموالها أو قدمت لها الائتمان لغايات ترويجها أو ضمانها أو لأي أرباح أو عائدات منها



(g)	to carry on the business of banking in all its branches and departments and in particular, but without prejudice to the generality of the foregoing:	ز. تنفيذ الأعمال المصرفية في كل فروعها وأقسامها وخصوصاً ما يلي، دون الانتقاص من عمومية ما سبق:
(i)	the borrowing, raising, lending or advancing of money (with or without security of all kinds) in any currency whatsoever;	1. اقتراض الأموال وجمعها وإقراضها وتسليفها (بجميع أنواع الضمانات أو من دونها) بأي عملة،
(ii)	The drawing, accepting, endorsing, discounting, buying, selling and dealing with bills of exchange, promissory notes, coupons, drafts, bills of lading, warrants, debentures, debenture stock and sukuk (both redeemable and irredeemable), certificates, scrip and other instruments and securities, whether transferable or negotiable or not and whatever the currency of payment or settlement may be;	2. سحب وقبول وتنظيم وخصم وشراء وبيع والتعامل مع الكمبيالات وسندات الإذنية والكوبونات والحوالات ووثائق الشحن والتعهدات وسندات الدين والأسهم الدائنة والصكوك (المسترددة وغير المسترددة) والشهادات وشهادات الأسهم والأوراق المالية المؤقتة والوثائق والأوراق المالية الأخرى، سواءً كانت قابلة للنقل أو التفاوض أم لا، ومهما كانت عملة الدفع أو التسوية،
(iii)	the granting and issuing of letters of credit, notes, deposit receipts, bills of sale and lading, delivery orders, warehouseman's and wharfinger's certificates, dock warrants or other merchantile indicia or	3. منح وإصدار الاعتمادات المستبدية والأوراق المصرفية وإيداعات الإيداع وسندات البيع والشحن وطلبات التسليم وشهادات أمين المخزن وناظر الرصيف وضمانات حوض السفن أو الإشارات التجارية والنماذج والشهادات القابلة للتداول.



Draft Date: 5 February 2014

	tokens and negotiable certificates;	
(iv)	the buying, selling and dealing in gold, silver and other commodities in specie;	4. شراء وبيع و التعامل في الذهب والفضة و السلع العينية الأخرى،
(v)	the acquiring, holding, issuing on commission, underwriting, managing and dealing with stocks (whether secured or unsecured), funds, shares, debentures, debenture stocks, bonds, notes, sukuk, obligations, certificates, and securities;	5. الاستحواذ وامتلاك والإصدار مع عمولة و التغطية و التعامل في الأseم (سواءً كانت مضمونة أو غير مضمونة) والأموال والأseم وأسهم الدين وسندات القرض والكفالت والكمبيالات والصكوك والالتزامات والشهادات والأوراق المالية.
(vi)	carrying out derivative transactions for either hedging or trading purposes;	6. تنفيذ معاملات المشتقات المالية لغايات التغطية أو المتاجرة.
(vii)	engaging in interest, arbitrage, foreign exchange and commodities trading;	7. التجارة في الفائدة والعملات الأجنبية و السلع والموازنات.
(viii)	the negotiation of loans and advances in all types of currency; the receiving of money and valuables (including, without limitation, metals, precious items, bonds, notes and sukuk) on deposit, for safe custody or otherwise; the collecting and transmitting of money and securities;	8. التفاوض على القروض والسلف بجميع أنواع العملات وتلقي الأموال والمواد الثمينة (بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر المعادن والمواد الثمينة وسندات الدين والكمبيالات والصكوك) في شكل ودائع أو الحفظ الآمن أو خلافه، وتحصيل وتحويل الأموال والأوراق المالية،



(ix) the managing of property and transacting of all and every kind of financial dealings and agency, trustee work, merchanting and general business commonly transacted by bankers (including such transactions as are required to undertake investments in agriculture, land reclamation and others;	9. إدارة الأموال وتنفيذ كافة المعاملات المالية والوكالات والعمل كأمين والمتجرة والعمل العام الذي تعمل فيه البنوك عامة (بما في ذلك تلك المعاملات المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات في الزراعة واستصلاح الأراضي والأعمال الأخرى).
(h) to receive monies on deposit account, current account or otherwise, with or without allowances of interest or profit, and to receive on deposit title deeds and other securities of all kinds;	ح. تلقي الأموال في حساب الإيداع أو الحساب الجاري أو أي حساب آخر بفائدة أو من دون فائدة أو أرباح واستلام وإيداع سندات الملكية والأوراق المالية الأخرى ،
(i) to enter into any arrangements with any supreme, federal, state, municipal, local or other government or authorities which may seem conducive to the Company's objects or interests or any of them, and to obtain from any such government or authority any rights, privileges and concessions which the Company may think it desirable to obtain and to carry out, exercise and comply with any such arrangements, rights, privileges and concessions; to acquire, improve, manage, work, develop and exercise all rights in respect of, lease, mortgage, sell, dispose of,	ط. الدخول في أي ترتيبات مع أي حكومة عليا أو بلدية أو دولة أو اتحاد أو أي حكومة محلية أو سلطة أو أي حكومة أخرى والتي تساعد الشركة على تحقيق أهدافها أو مصالحها أو أي منها، والحصول من تلك الحكومة أو السلطة على كافة الحقوق والامتيازات والترخيصات التي قد تعتقد الشركة أنها مستحسنة للحصول على أي منها، وتنفيذ والالتزام بجميع تلك الاتفاques والحقوق والامتيازات والترخيصات، والحصول على كافة الحقوق الخاصة بالإيجار والرهن والبيع والتصرف والتحويل إلى الحساب والتعامل بخلاف ذلك مع أي أملاك عقارية وأموال منقولة على اختلاف أنواعها وتحسينها وإدارتها وتطويرها وممارستها، وتقديم أي ضمان أو تعويض عن أي مبلغ أو تنفيذ أي التزام أو تعهد، سواءً كان للشركة أو لأي شركة أخرى أو شخص أو مؤسسة فردية، وتأسيس الشركات والنقابات والشركات بمختلف أنواعها أو الترويج لها أو دعمها أو مساندتها، سواءً كان ذلك بشكل فردي أو بالتعاون مع الآخرين.



(j) generally, to carry on and undertake any business or commercial undertaking, transaction, or operation commonly carried on or undertaken by bankers, promoters, financiers, concessionaries, contractors for public and other works and merchants and any other business which is likely in any respect to be advantageous to the Company or which may seem to the Company capable of being conveniently carried on in connection with the above, or calculated directly or indirectly to benefit the Company or to enhance the value of or render profitable any of the Company's assets, property or rights;	ي. القيام بصفة عامة بتنفيذ وأداء أي عمل أو التزام تجاري أو معاملة أو تشغيل يتم تنفيذه بشكل متعارف عليه من قبل البنوك والمروجين والممولين وأصحاب الامتيازات والمقاولين للأعمال العامة والأعمال الأخرى والتجار وأي عمل آخر يحتمل أن يفيد الشركة أو ترى الشركة إمكانية تنفيذه بشكل مناسب فيما يتعلق بما ذكر أعلاه أو يحسب بشكل مباشر أو غير مباشر لمنفعة الشركة أو لتعزيز قيمة أو تحقيق ربح لأي من أصول الشركة أو أملاكها أو حقوقها،
(k) to apply for, take out, purchase or by other means acquire and protect prolong, and renew any patents, patent rights, licences, protections	ك. طلب براءات الاختراع وحقوق براءات الاختراع والرخص والحماية والامتيازات التي قد تبدو مفيدة للشركة أو الحصول عليها أو شرائها أو الاستحواذ عليها بأي وسيلة أخرى وحمايتها



	<p>and concessions which may appear likely to be advantageous or useful to the Company and to use and to turn to account and to manufacture under or grant licences or privileges in respect of the same and to expend money in experimenting upon and testing and in improving or seeking to improve any patents, inventions or rights which the Company may acquire or propose to acquire;</p>
(l)	<p>to sell, dispose of or transfer the whole or any part of the undertaking or the Company, and/or its subsidiaries or assets from time to time, as a going concern or otherwise for such consideration as the Company may think fit;</p>
(m)	<p>to acquire or undertake the whole or any part of, or of the business, goodwill or assets of, any person, firm or company (whether incorporated or unincorporated) carrying on or proposing to carry on any of the businesses which the Company is authorised to carry on and as consideration in whole or in part for such acquisition to undertake all or any of the liabilities or obligations of such person, firm or company aforesaid, or to acquire an interest in, amalgamate with, or enter into partnership or into any arrangement, whether contractual, incorporated or</p>



	<p>التعامل في أي أسهم أو سندات أو سندات دائنة أو صكوك أو أوراق مالية مستلمة.</p>
(n) to borrow or raise money for the purposes of the Company and to execute and issue bonds, debentures, debenture stock or sukuk (whether dated or undated, subordinated or unsubordinated, permanent, perpetual or otherwise and to bearer or otherwise), mortgages and other instruments for securing the repayment of any money borrowed, raised or owing, with or without a mortgage, charge or lien and whether by way of transfer and re-transfer, upon all or any of the property or assets (whether present or future) of the Company, upon such terms as to interest or profit, repayment or other ranking priority, transfer and re-	<p>ن. اقتراض أو جمع الأموال لأغراض الشركة ولتنفيذ وإصدار الكفالات وسندات الدين والسداد الدائنة أو الصكوك (سواء كانت مؤرخة أم غير مؤرخة، تابعة أم غير تابعة، دائمة أو خلاف ذلك لحامليها أو غيره) والرهون و السندات الأخرى لضمان سداد أي مبلغ مقرض أو مجموع أو مستحق، سواء برهن أو من دون رهن أو حق احتصاص أو امتياز، ومن خلال نقل وإعادة نقل الملكية، على كل أو بعض عقارات أو أصول الشركة (الحالية أو المستقبلية)، بناءً على الأحكام المتعلقة بالحقوق أو الأرباح أو السداد أو أولوية التصنيف أو النقل أو إعادة النقل أو خلافه حسبما تراه الشركة مناسباً.</p>



	transfer or otherwise as the Company may think fit;	
(o)	to procure the registration or recognition of the Company in any country or state outside the Emirate of Sharjah or the United Arab Emirates;	س. ضمان تسجيل الشركة أو الاعتراف بها في أي دولة أو ولاية خارج إمارة الشارقة أو دولة الإمارات العربية المتحدة،
(p)	to take, make, execute, enter into, commence, carry on, promote and defend all steps, contracts, agreements, negotiations, legal and other proceedings, compromises, arrangements and schemes and to do all other acts, matters and things which shall at any time appear conducive or expedient for the protection of the Company as holder of or interested in the investments and securities or other property for the duration of the Company, or for obtaining payment of any monies due in respect thereof;	ع. اتخاذ كافة الخطوات وإعداد وإبرام وبدء وتنفيذ ودعم وحماية العقود والاتفاقات والمفاوضات والإجراءات القانونية والتسويات والترتيبات والبرامج والقيام بكلفة الأعمال والأمور والأشياء الأخرى التي تُفضي إلى أو تكون لازمة لحماية الشركة كصاحب استثمارات وأوراق مالية أو أملاك أخرى أو مهمتها طوال مدة الشركة ولقبض أي مبالغ مستحقة بخصوص ذلك،
(q)	to do all or any of the things before described or referred to in any part of the world and whether as principal, agent, contractor or otherwise and either alone or in conjunction with others and either by or through agents, affiliates, sub-contractors, trustees or otherwise; and	ف. القيام بكلفة الأعمال المذكورة أو المشار إليها سابقاً في أي مكان في العالم، سواءً كموكيل أو وكيل أو مقاول أو خلافه، وسواءً كانت وحدتها أو بالتعاون مع آخرين، ومن خلال الوكلاء أو الأطراف المنسبة أو مقاولي الباطن أو الأمانة أو خلافه، و
(r)	to do all such other things as are incidental or conducive to the attainment of the above objects.	ص. القيام بكلفة الأشياء الأخرى التابعة أو التي تقود الشركة إلى بلوغ أهدافها.



4.3	This Article (4) shall be construed liberally and in its widest meaning and not restrictively and such objects and powers stated in this Article 4 may be extended, altered, modified or otherwise varied from time to time by an Extraordinary General Assembly in accordance with the applicable provisions of the Commercial Companies Law.	3-4 تفسر المادة (4) دون قيود وفق أوسع معانيها وليس تفسيراً مقيداً، ويمكن تمديد أو تعديل أو تغيير أو تبديل الأهداف والصلاحيات المذكورة في هذه المادة من وقت لآخر من خلال جمعية عمومية غير عادية وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية المعمول بها.
	PART TWO	الباب الثاني
	CAPITAL OF THE COMPANY	رأس مال الشركة
5.	ARTICLE (5)	5. المادة (5)
	The capital of the Company is AED 996,401,280 (nine hundred and ninety six million, four hundred and one thousand, two hundred and eighty dirham) divided into 996,401,280 (nine hundred and ninety six million, four hundred and one thousand, two hundred and eighty) shares with a nominal value of AED 1 (one dirham) each. All the shares are fully paid up cash shares.	حدد رأس المال الشركة بمبلغ 996,401,280 درهم (تسعمائة وستة وتسعين مليون وأربعمائة ألف ومائتين وثمانين درهم) موزعة على 996,401,280 (تسعمائة وستة وتسعين مليوناً وأربعمائة ألف ومائتين وثمانين سهماً) بقيمة إسمية قدرها 1 درهم (درهم واحد). جميع الأسهم عبارة عن أسهم نقدية مدفوعة بالكامل.
6.	ARTICLE (6)	6. المادة (6)
	All the shares of the Company are nominal shares, and subject to any directives issued by the Central Bank concerning the ownership of commercial banks. The proportion of participation of United Arab Emirates nationals shall not, at any time during the existence of the Company, fall below 51 (fifty one) per cent. of the capital.	جميع أسهم الشركة إسمية، ومع مراعاة أية تعليمات يصدرها المصرف المركزي في شأن ملكية المصارف التجارية، يجب أن لا تقل مشاركة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن 51% (واحد وخمسون) من رأس مال الشركة.
7.	ARTICLE (7)	7. المادة (7)
7.1	The liability of the shareholders with respect to the liabilities of the Company shall be limited to the	7-1 لا يلزم المساهمون بأية التزامات على الشركة إلا في حدود المبلغ غير المدفوع (إن وجد) من الأسهم التي يملكونها، ولا



unpaid amount (if any) on the shares held by them and their liability may not be increased without their unanimous consent.	يجوز زيادة التزاماتهم إلا بموافقتهم الجماعية.
7.2 A shareholder may not demand the recovery of the amount paid to the Company as a contribution to the capital.	7-2 لا يجوز للمساهم أن يطلب استرداد ما دفعه للشركة كحصة من رأس المال.
8. ARTICLE (8)	(8). المادة (8)
8.1 If the Company issues shares the amount of which is not paid in full, the unpaid balance of each share shall be paid within a maximum period of five years from the date of the decision of the competent authority approving the issue of shares, on the day and in the manner determined by the Board of Directors, which date shall be published at least 15 (fifteen) days in advance in two local Arabic newspapers. The paid amounts shall be stated on the share instrument and any share not properly annotated to the effect that the amounts due for payment have been paid, shall be rendered non-negotiable.	8-1 إذا أصدرت الشركة أسهماً غير مدفوعة قيمتها بالكامل، يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ صدور قرار السلطة المختصة بالموافقة على إصدار الأسهم، وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يعينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بـ 15 يوماً (خمسة عشر) على الأقل في صحيفتين من الصحف المحلية التي تصدر باللغة العربية. وتقييد المبالغ المدفوعة على مستندات الأسهم، وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ واجبة الأداء يبطل تداوله.
8.2 If the amount payable in settlement of the balance of the share value is not paid on the date appointed for payment, it shall accrue interest in favour of the Company at the rate of 7 (seven) per cent. from the due date until settlement. The Board of Directors may take action with respect to the share by sending a warning to the defaulting shareholder by registered letter requiring him to pay the due installment within 30 (thirty) days. If the shareholder fails to pay the due amount within the said period, the Board of Directors shall be entitled to sell the relevant share(s)	8-2 كل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أداؤه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بنسبة 7% من يوم استحقاقه حتى الوفاء بقيمتها، ويجوز لمجلس الإدارة اتخاذ إجراء بحق السهم وذلك بالتنبيه على المساهم المتاخر عن الدفع بكتاب مسجل بضوره دفع القسط المستحق خلال 30 (ثلاثين) يوماً. فإذا لم يقم المساهم بدفع المبلغ المستحق خلال تلك المدة يحق لمجلس الإدارة أن يقوم ببيع السهم (الأسهم) ذي الصلة بالمزاد العلني، أو طبقاً للقوانين والأنظمة



by public auction, or as may otherwise be permitted by applicable law, rules and regulations, for the account of the defaulting shareholder and under his responsibility without the need for any official warning or legal action. In priority to all creditors, the unpaid installments, together with interest and charges, shall be deducted from the sale value and the balance refunded to the shareholder. If the sale value is insufficient, the Company shall have recourse to the private assets of the shareholder for the balance.	والقرارات واللوائح المعمول بها، لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته دون الحاجة إلى تنبيه رسمي أو أية إجراءات قانونية. وكأولوية إلى كافة الدائنين، يتم خصم الأقساط غير المسددة والفوائد والمصاريف من قيمة البيع، ويرد الباقي للمساهم. وإذا لم تكفي قيمة البيع رجعت الشركة بالباقي على المساهم في أمواله الخاصة.
8.3 The Company shall cancel the certificates of shares so sold, and (if applicable) shall give the purchasers new certificates in lieu of such shares bearing the same numbers as the cancelled certificates. A notation shall be entered in the Share Register stating the name of the new holder.	8-3 تلغى الشركة شهادات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية على أن تسلم شهادات جديدة (إن أمكن) للمشترين عوضاً عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على هذه الشهادات الملغاة، ويؤشر في سجل الأسهم بوقوع البيع مع بيان اسم المالك الجديد.
9. ARTICLE (9)	9. المادة (9)
9.1 The Company may issue share certificates which, if issued, shall be given serial numbers, signed by two Directors and stamped with the Company's Seal.	9-1 يجوز للشركة أن تصدر شهادات للأسماء، تعطى حين صدورها أرقاماً مسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة.
9.2 Each share certificate shall, in particular, state the date of the Emiri Decree authorizing the incorporation of the Company and the decision issued for announcing its incorporation and the date of publication of each, the amount of the capital of the Company, the number of the shares allotted and the objects, principal office and duration of the Company.	9-2 يجب أن تتضمن شهادة السهم تحديداً تاريخ المرسوم الأميري للقرار الصادر بالترخيص بتأسيس الشركة والقرار الصادر بإعلان تأسيسها وتاريخ نشر كل منها، وقيمة رأس مال الشركة وعدد الأسهم الموزع عليها وغرض الشركة ومركزها ومدتها.



10. ARTICLE (10)	(10). المادة (10)
10.1 The capital of the Company shall consist of equal shares. All the shares of the Company shall have equal rights and obligations. Unless permitted under applicable law and approved by the Company in accordance with applicable law, rules and regulations, the Company may not issue shares conferring any preferential rights upon their holders.	10-1 يتكون رأس مال الشركة من أسهم متساوية وتكون لجميع أسهم الشركة حقوقاً متساوية وتخضع للالتزامات متساوية. ولا يجوز للشركة إصدار أسهم تعطي أصحابها أي امتياز من أي نوع ، ما لم يسمح القانون المعمول به بذلك وتوافق عليه الشركة طبقاً للقوانين والأنظمة والقرارات واللوائح المعمول بها.
10.2 Each share shall entitle its holder to an equal right to the ownership of the assets of the Company and in the dividends declared in the manner described below.	10-2 يخول كل سهم لصاحب الحق في حصة معادلة في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة بالطريقة المذكورة أدناه.
11. ARTICLE (11)	(11). المادة (11)
A share shall be indivisible. Nevertheless, if the ownership of a share is devolved by inheritance to several heirs, or if it is held by several persons, they shall elect one from among themselves to represent them vis-à-vis the Company. Such persons shall be jointly responsible for the obligations arising from the ownership of the share.	السهم غير قابل للتجزئة، ومع ذلك إذا ألت ملكية السهم بالميراث إلى عدة ورثة أو تملكه أشخاص متعددون وجب أن يختاروا من بينهم من يمثلهم تجاه الشركة ويكون هؤلاء مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم.
12. ARTICLE (12)	(12). المادة (12)
The ownership of a share evidences the acceptance of the Articles of Association of the Company and the Resolutions of its General Assembly.	يترتب على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية.
13. ARTICLE (13)	(13). المادة (13)
The Company shall enter in a special register, to be called the "Share Register", and which may be maintained in physical form and/or, so far as applicable law permits, electronic form. The Share Register shall set out the number of shares and the names of the shareholders, their nationalities, domicile	تقوم الشركة بقيد عدد الأسهم وأسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم والقدر المدفوع من قيمة الأسهم في سجل خاص يطلق عليه سجل الأسهم، ويحفظ في مستند ورقي و / أو، متى سمح القانون بذلك، في نموذج إلكتروني.



and the amount paid on account of the share value.	
14. ARTICLE (14)	(14). المادة (14)
Dividends payable on each share shall be paid in accordance with applicable laws, rules and regulations and to the last holder entered in the Share Register of the Company on the applicable record date who shall solely be entitled to receive the amounts due on the share, whether in the form of dividends or as a new share in the assets of the Company, upon liquidation.	تدفع حصص الأرباح المستحقة عن السهم، وفقاً للقوانين والأنظمة والقرارات واللوائح المعمول بها، لآخر مالك مقيد اسمه في سجل الأسهم بالشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواءً كانت حصصاً في الأرباح أو نصيب في موجودات الشركة عند تصفيتها.
15. ARTICLE (15)	(15). المادة (15)
15.1 Shares are transferred by recording the transaction in writing in the Share Register following the submission of a signed declaration. The Company shall be entitled to demand an attestation of the signature of both parties and the verification of their capacity through legal means.	1-15 تنتقل ملكية الأسهم بقيد المعاملة كتابة في سجل الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه. ولشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين وإثبات أهليةهما بالطرق القانونية.
15.2 No objection may be raised against the Company to the transfer of the shares until the date of the registration of the transfer in the Share Register.	2-15 لا يجوز الاحتجاج بنقل ملكية الأسهم على الشركة إلا من تاريخ قيده في سجل الأسهم بالشركة.
16. ARTICLE (16)	(16). المادة (16)
The Company may refuse to register a transaction with respect to the shares in the following circumstances:	يكون للشركة الامتناع عن قيد التصرف في الأسهم في الحالات التالية:
(a) if the transaction was contrary to the provisions of applicable law, rules or regulations or to the Articles of Association of the Company;	أ. إذا كان التصرف مخالفًا للقوانين والأنظمة والقرارات واللوائح المعمول بها أو النظم الأساسي للشركة،
(b) if the shares were pledged to a third party or their transfer	ب. إذا كانت الأسهم مرهونة للغير أو محجوزًا عليها بأمر من المحكمة.



was otherwise restricted or prohibited by a court order;	
(c) if the shares were lost and no new shares have yet been given in lieu;	ج. إذا كانت الأسهم مفقودة ولم تصدر أسهم جديدة بدلًا منها.
(d) if a debt was due to the Company in respect of the shares, and the Company may then suspend the registration of the shares until the debt is paid to it; and	د. إذا كان هناك دين مستحق للشركة على الأسهم فلها أن توقف تسجيل الأسهم إلى حين سداد هذا الدين، و
(e) if one of the contracting parties had no, or lacked, capacity or if such party was declared bankrupt or insolvent.	هـ. إذا كان أحد المتعاقدين عديم الأهلية أو ناقصها أو أشهر إفلاسه أو إعساره.
17. ARTICLE (17)	(17). المادة (17)
17.1 The heirs or creditors of a shareholder may not, under any circumstances, demand the sealing of the books or property of the Company nor may they demand the division thereof or the sale thereof in whole due to the inability of division or to interfere in any way in the management of the Company.	17-1 لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه لأية حجة كانت أن يطلبوا وضع الأختام على دفاتر الشركة أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأي طريقة كانت في إدارة الشركة.
17.2 In the exercise of their rights, the heirs or creditors of a shareholder shall rely on the inventory lists of the Company, its final accounts and the Resolutions of the General Assembly.	17-2 في إطار ممارسة حقوقهم، يجب على الورثة والدائنيين التعلوّل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية.
18. ARTICLE (18)	(18). المادة (18)
18.1 No attachment may be levied on the assets of the Company on account of debts owed by a shareholder. Nevertheless, the creditors of a shareholder may attach to the shares	18-1 لا يجوز الحجز على أصول الشركة بسبب ديون مترتبة على أحد المساهمين ومع ذلك يجوز لدائني المساهم توقيع الحجز على السهم والأرباح الناتجة عنه



of a shareholder and the dividends generated therefrom, and the attachment on the shares shall be recorded in the Share Register pursuant to a judicial notice.	ويؤشر بالحجز على السهم في سجل الأسهم بناءً على إعلان قضائي.
18.2 Shares may be pledged by delivering the same to the pledgee and recording the pledge in the Share Register following compliance with the procedure provided for in Article (15) of these Articles.	18-2 يجوز رهن الأسهم ويكون ذلك بتسليمها إلى المرتهن والتأشير بالرهن في سجل الأسهم وذلك بعد اتباع الإجراءات المذكورة في المادة (15) من هذا النظام.
18.3 The pledgee shall be entitled to the dividends and to exercise the rights attached to the share unless it has been agreed otherwise in the pledge contract.	18-3 يكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتعلقة بالسهم مالم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك.
19. ARTICLE (19)	(19). المادة (19)
19.1 Although the capital of the Company may not be increased except after payment of the original capital, the capital of the Company may be increased by issuing new shares with the same nominal value of the original shares in accordance with applicable law, rules or regulations. The capital may also be decreased after obtaining the consent of the Ministry of Economy.	19-1 مع مراعاة أنه لا يجوز زيادة رأس المال الشركة إلا بعد أداء رأس المال الأصلي يجوز زيادة رأس المال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية التي للأسهم الأصلية طبقاً للقوانين والأنظمة والقرارات واللوائح المعمول بها. كما يجوز تخفيضه بعد موافقة وزارة الاقتصاد.
19.2 The new shares may not be issued for an amount below their nominal value. If they are issued for a higher value, the difference shall be added to the statutory reserve even if the statutory reserve thereby exceeded 50 (fifty) per cent. of the capital. The increase or reduction of the capital shall be effected by Resolution of the Extraordinary General Assembly of the shareholders at the recommendation of the Board of Directors, in either case, and	19-2 لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية وإذا صدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الاحتياطي القانوني ولو جاوز بذلك 50% في المائة (خمسين) من رأس المال. وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير المدقق في الحالة الأخيرة. وفي حالة الزيادة، يتم قيد سعر إصدار الأسهم ومدى أحقيّة المساهمين القدامى في أولوية



following the hearing of the Auditor's report in the latter case. In the case of increase, the amount of the increase, the price of the share issue and the extent of the current shareholders' priority to subscribe for such increase shall be stated. In the case of reduction, the amount and method of such reduction shall be stated.	الاكتتاب في هذه الزيادة. ويبين في حالة التخفيض، مقدار مبلغ هذا التخفيض وكيفيته.
20. ARTICLE (20)	(20). المادة (20)
Shareholders shall have the priority to subscribe for the new shares which are issued in the case of an increase of the capital and any provision contrary thereto shall be deemed null and void. The allotment of shares to the shareholders requesting subscription shall be pro rata to their shareholding, provided that it does not exceed the number required by each of them, and the remaining shares shall be allotted pro-rata to those shareholders who requested more than their holdings of shares and the remaining balance (if any) of the shares shall be put to public subscription.	يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة التي تصدر في حالة زيادة رأس المال ويُبطل كل شرط خلاف ذلك. ويكون توزيع الأسهم على المساهمين طالبي الاكتتاب بنسبة ما يملكونه من أسهم على إلا يتجاوز ذلك ما يطلبه كل منهم ويوزعباقي من الأسهم على أساس نسبي على المساهمين الذين طلبوا أكثر من حصتهم في الأسهم، ويطرح ما تبقى من الأسهم (إن وجد) للاكتتاب العام.
21. ARTICLE (21)	(21). المادة (21)
The Company may purchase its own shares in accordance with the applicable law, rules and regulations issued by the Securities and Commodities Authority.	يجوز للشركة شراء أسهمها وفقاً للقوانين والأنظمة والقرارات المتبعة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.
22. ARTICLE (22)	(22). المادة (22)
Any Resolution passed by either the Ordinary or Extraordinary General Assembly prejudicing the rights of the shareholders conferred on them by virtue of the law or the Articles of Association of the Company, or which would increase its liability, shall be deemed null and void.	يقع باطلاً كل قرار يصدر من الجمعية العمومية العادية أو غير العادية يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم المستمدة من نصوص القانون أو نظام الشركة، أو زيادة التزاماتها.



23. ARTICLE (23)	(23) الم.....ادة
23.1 If a share instrument is lost or damaged, its holder whose name is entered in the Share Register may request a new instrument to be issued in lieu of the lost or damaged instrument, and the holder shall publish the numbers of the lost or damaged instruments, their quantity and numbers in two daily local Arabic newspapers.	1-23 إذا فقد سهم أو هلك فلمالكه المقيد باسمه في سجل الشركة أن يطلب صكاً جديداً بدلاً من الصك المفقود أو الهالك، وعلى المالك أن ينشر أرقام الصكوك المفقودة أو الهاكلة وعدها وأرقامها في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية.
23.2 If no objection is submitted to the Company within 30 (thirty) days from the date of publication, it shall give the holder a new instrument stating that it is in lieu of the lost or damaged instrument. Such instrument shall confer on its holder all the rights, and shall subject him to all the obligations, attached to the lost or damaged instrument.	2-23 إذا لم يقدم أي اعتراض إلى الشركة خلال 30 (ثلاثين) يوماً من تاريخ النشر كان عليها أن تعطي المالك صكاً جديداً يذكر فيه أنه بدل الصك المفقود أو الهالك، ويخلو هذا الصك لحامله جميع الحقوق ويترتب عليه جميع الالتزامات المتصلة بالصك المفقود أو الهالك.



PART THREE	الباب الثالث
DEBENTURE BONDS	سندات القرض
24. ARTICLE (24)	(24). المادة (24)
Subject to the provisions of the Commercial Companies Law, the Extraordinary General Assembly may decide to issue bonds, notes, loan debentures, sukuk and other securities (excluding shares) ("Bonds") on and subject to such terms and conditions, and with such rights, in each case as may be specified in the Commercial Companies Law or other applicable laws, rules and regulations and by the competent authority and in accordance with applicable laws, rules and regulations and any decisions of the relevant competent authority and otherwise as determined by the Extraordinary General Assembly. The Extraordinary General Assembly may also decide to generally authorize the Board of Directors to determine the amount, conditions and events of such issuance as the Board of Directors may deem appropriate.	مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية، يجوز للجمعية العمومية غير العادلة إصدار سندات وكمبيالات و سندات القرض وصكوك وأوراق مالية أخرى (باستثناء الأسهم) (سندات القرض) بناءً على الأحكام والشروط وبتلك الحقوق، حسبما هو محدد في قانون الشركات التجارية أو طبقاً للقوانين والأنظمة والقرارات واللوائح المعمول بها وحسبما تحدده السلطة المختصة أو الجمعية العمومية غير العادلة. ويمكن للجمعية العمومية غير العادلة تفويض مجلس الإدارة بصفة عامة لتحديد مبلغ وشروط وحالات الإصدار حسبما يراه مجلس الإدارة مناسباً.
25. ARTICLE (25)	(25). المادة (25)
The Bonds shall be either nominal or bearer Bonds. Each Bond shall remain nominal until its value has been paid in full.	تكون سندات القرض إسمية أو لحاملها، ويبقى سند القرض إسمياً إلى حين الوفاء بقيمته كاملاً.
26. ARTICLE (26)	(26). المادة (26)
The Company may issue Bonds payable with share premium to be paid upon the redemption or settlement of the Bonds and the Company may issue Bonds with increasing value.	يجوز للشركة إصدار سندات القرض بعلاوة إصدار تدفع عند استهلاك السند أو وفائه كما يجوز للشركة ان تصدر سندات قرض ذات قيمة متزايدة.
27. ARTICLE (27)	(27). المادة (27)
The Resolutions of the General Assemblies of the shareholders shall apply to the holders of the Bonds. Nevertheless, the said Meetings may not amend the rights determined for the holders of the Bonds	تسري قرارات الجمعيات العمومية للمساهمين على أصحاب سندات القرض، ومع ذلك لا يجوز للجمعيات المذكورة أن تعديل الحقوق المقررة لأصحاب سندات



without any approval issued by them at a special Meeting in accordance with the provisions stipulated for the Extraordinary General Assembly of the shareholders.	القرض إلا بموافقة تصدر منهم في جمعية خاصة بهم وفقاً للأحكام المقررة للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين.
28. ARTICLE (28)	(28) المادة (28)
28.1 The Bonds may not be converted into shares unless the terms of the Bonds so stipulate and with due regard to the provisions prescribed in the preceding Article.	1-28 لا يجوز تحويل سندات القرض إلى أسهم إلا إذا نص على ذلك في شروط القروض وبإتباع الشروط المبينة بالمادة السابقة.
28.2 If a decision is issued for conversion, the holder of a Bond shall have the option either to accept the conversion or to receive the nominal value of the Bond.	2-28 إذا تقرر التحويل كان لمالك سند القرض الخيار بين قبول التحويل أو قبض القيمة الإسمية للسند.
29. ARTICLE (29)	(29) المادة (29)
If a Bond is lost or damaged, the holder in whose name it is registered in the Company's register of Bonds may request a new instrument in lieu of such lost Bond, in which case the same procedure provided for under Article (23) of these Articles of Association shall be complied with.	إذا فقد سند قرض أو هلك فلملكه المقيد باسمه في سجل الشركة أن يطلب سكاً جديداً بدلاً منه، وتتبع في ذلك نفس الاجراءات المنصوص عليها في المادة (23) من هذا النظام.
PART FOUR	
BOARD OF DIRECTORS OF THE COMPANY	مجلس إدارة الشركة
30. ARTICLE (30)	(30) المادة (30)
30.1 The management of the Company shall vest in a Board of Directors comprised of a minimum of five members and a maximum of fifteen members, elected by the Ordinary General Assembly by secret ballot.	1-30 يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يشكل من خمسة أعضاء على الأقل، وخمسة عشر عضواً على الأكثر، تنتخبهم الجمعية العمومية العادية بالتصويت السري.
30.2 United Arab Emirates Nationals must form the majority of the Directors.	2-30 ينبغي في جميع الأحوال أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من المواطنين الإماراتيين.



31. ARTICLE (31)	(31) المادة
31.1 The Directors shall be elected for a term of 3 (three) years, at the end of which the Board of Directors shall be reconstituted and the Directors whose terms have expired may be re-elected.	31-1 ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة 3 (ثلاث) سنوات وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدتھم.
31.2 The Board of Directors may appoint Directors in the offices becoming vacant during the year, provided that such appointment is put before the Ordinary General Assembly at its first Meeting either to approve their appointment or elect others. If the number of vacancies during the year reaches a quarter of the number of Directors, the Board of Directors shall convene an Ordinary General Assembly within a maximum period of three months from the date the last office is vacated in order to elect Directors to fill the vacancies. In all cases, the new Director shall complete the term of his predecessor.	31-2 لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية العمومية العادية في أول اجتماع لها بإقرار تعينهم أو انتخاب غيرهم. وإذا بلغت المراكز الشاغرة في أثناء السنة ربع أعضاء المجلس وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية العادية للاجتماع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ شغور آخر مركز لانتخاب من يملئ المراكز الشاغرة. وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.
32. ARTICLE (32)	(32) المادة
The Board of Directors may appoint a secretary (the "Company Secretary") to perform the Board of Directors' secretarial duties in addition to any other duties that may be entrusted to them, and the Board of Directors shall fix the salary and other benefits. The Company Secretary shall record and maintain the minutes of the Board meetings and shall be authorised to evidence a resolution, minute or action of the Board, and may delegate such task to such person as the Company Secretary determines in their absolute discretion.	يجوز لمجلس الإدارة تعيين سكرتير (سكرتير الشركة) لتنفيذ واجبات السكرتارية لمجلس الإدارة بالإضافة إلى أي مهام أخرى قد توكل إليه، ويحدد مجلس الإدارة راتبه والمزايا الأخرى التي يحصل عليها. على سكرتير الشركة تسجيل وحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ويفوض سكرتير الشركة لإثبات قرارات المجلس ومحاضر الاجتماع ويمكنه تفويض هذا العمل إلى الشخص الذي يحدده وفق تقديره المطلق.



33. ARTICLE (33)	(33). المادة (33)
Subject to the provisions of the Central Bank Law, the Commercial Companies Law and related regulations and rules, a Director of the Board must not be elected if he has been convicted of an offence involving moral turpitude or of a crime of breach of trust unless he has been rehabilitated or an amnesty has been issued in his favour by the competent authorities.	مع مراعاة أحكام قانون المصرف المركزي وقانون الشركات التجارية والأنظمة والقرارات المنفذة لهما، يشترط في عضو مجلس الإدارة ألا يكون محكوماً عليه بعقوبة في جريمة من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يرد إليه اعتباره ويصدر عنه عفو من السلطات المختصة.
34. ARTICLE (34)	(34). المادة (34)
The Board of Directors shall elect from among its number a Chairman and a Vice Chairman. The Chairman of the Board shall be a United Arab Emirates national and shall represent the Company before the courts. The Chairman of the Board shall implement the Board Resolutions and the Vice Chairman shall act for the Chairman in his absence or when he is unable to attend.	ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيس ونائب للرئيس ويشترط في رئيس مجلس الإدارة أن يكون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء، وعليه تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه.
35. ARTICLE (35)	(35). المادة (35)
The Board of Directors may delegate any of its powers and authorities relating to the day-to-day management of the Company to the Chairman, the Vice Chairman, the Chief Executive Officer, the General Manager (if applicable) or any other person as it may determine in its absolute discretion. Such delegation may be made for such periods and upon such terms and conditions and with such powers and authorities as the Board may from time to time determine in its absolute discretion.	لمجلس الإدارة تفويض أي من صلاحياته أو اختصاصاته بخصوص الإدارة اليومية للشركة إلى الرئيس أو نائب الرئيس أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام (إن أمكن) أو أي شخص آخر يحدده وفق تقديره المطلق. ويتم هذا التفويض لفترات ووفقاً للأحكام والشروط وبالصلاحيات والاختصاصات التي يحددها مجلس الإدارة من وقت لآخر وفق تقديره المطلق.
36. ARTICLE (36)	(36). المادة (36)
The Board of Directors may delegate certain functions to one or more committees formed from its members. Such delegations may be made for such periods and upon such terms and conditions and with such powers and	يحق لمجلس الإدارة تفويض بعض اختصاصاته للجنة واحدة أو أكثر مشكلة من أعضائه. ويتم هذا التفويض لفترات وبناءً على الأحكام والشروط وبالصلاحيات والاختصاصات التي يراها مجلس



authorities as the Board of Directors may from time to time think fit. Committees formed by the Board shall have the power to delegate their power and authorities to such persons as the relevant committee may determine in its absolute discretion.	الإدارة مناسبة من وقت لآخر. وتملك اللجان المشكّلة من قبل مجلس الإدارة صلاحية تفوّض سلطاتها و اختصاصاتها للأشخاص الذين تحدّدهم اللجنة وفق تقديرها المطلق.
37. ARTICLE (37)	(37) المادة (37)
The Board of Directors shall have full authority and all the powers necessary to manage the Company and to do all such acts as required by its objects, which powers shall only be limited by the provisions of applicable law, these Articles of Association or the Resolutions of the General Assembly. The Board of Directors may grant term loans in excess of three years, sell or mortgage the property of the Company, discharge the creditors of the Company from their obligations and compromise or agree to resort to arbitration. The Board of Directors may lay down the regulations pertaining to its administrative and financial affairs and the affairs and financial transactions of its personnel and shall adopt a charter for the organization of its functions and meetings and the allocation of powers and responsibilities among its members.	للمجلس الإداري جميع السلطات والصلاحيات الضرورية لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي يقتضيها غرضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون واجب التطبيق أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العمومية. ويجوز لمجلس الإدارة منح القروض لأجال تزيد عن ثلاثة سنوات أو بيع عقارات الشركة أو رهن هذه الأموال، أو إبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم أو إجراء الصلح والاتفاق على التحكيم. وللمجلس الإداري وضع اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشئون الموظفين ومعاملتهم المالية كما يضع المجلس ميثاق بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات على أعضاء المجلس.
38. ARTICLE (38)	(38) المادة (38)
The Chairman of the Board, the Vice Chairman or any other Director authorised by the Board shall have the right to sign individually on behalf of the Company.	يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس إدارة أو نائبه أو أي عضو مجلس إدارة آخر مفوض من قبل المجلس.
39. ARTICLE (39)	(39) المادة (39)
The Board of Directors shall hold its Meetings at the principal office of the Company or at such other place as shall be determined by the Board whenever the need arises for a Meeting to be convened, at the invitation of the Chairman or at the request	يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في مركز الشركة أو أي مكان آخر يحدده المجلس كلما دعت الحاجة إلى انعقاده بناءً على دعوة الرئيس أو بناءً على طلب عضويين من أعضاء المجلس. ويجب أن يجتمع



of two Directors. The Board of Directors shall meet at least once every 2 (two) months.	مجلس الإدارةمرة كل شهرين (2) على الأقل.
40. ARTICLE (40)	40. المادـة (40)
40.1 Meetings of the Board shall only be valid if attended by the majority of its Directors. Meetings of a committee of the Board shall only be valid if attended by the majority of the committee members. A Director may delegate another Director to vote on his behalf, in which case such Director shall have 2 (two) votes. The votes of such alternate Director shall be valid and binding. A Director may not represent more than one Director.	1-40 لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلب أعضائه، كما لا تكون اجتماعات أي لجنة لمجلس الإدارة صحيحة إلا بحضور أغلب أعضائها. ويجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب عنه غيره من أعضاء المجلس في التصويت، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان (2). وتصبح أصوات هذا العضو البديل صحيحة وملزمة. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة تمثيل أكثر من عضو واحد.
40.2 The Resolutions of the Board of Directors and committees of the Board shall be adopted by a majority vote of the Directors present or represented. In the event of an equality of votes, the vote of the Chairman or his representative shall prevail.	2-40 تصدر قرارات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين. وإذا تساوت الأصوات يرجح صوت الرئيس أو ممثله.
40.3 Minutes of the Meetings of the Board and the meetings of each committee of the Board shall be recorded and shall be signed by the Directors attending the relevant meeting and by the Company Secretary, in accordance with the applicable provisions of the Commercial Companies Law. A dissenting Director may record his opinion in the minutes. However, the non-signing by the attending Director of the minutes of the relevant meeting shall not prejudice his agreement or knowledge of the Resolutions adopted or recorded in the minutes	3-40 تثبت محاضر اجتماعات المجلس ولجنة المجلس، ويوقع على المحضر الأعضاء الذين حضروا الاجتماع وسكرتير الشركة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية. ويجوز للعضو المعارض إثبات رأيه في المحضر، على أن عدم توقيع الحاضر على محضر الجلسة لن ينتقص من موافقته وعلمه بالقرارات المتخذة فيها والمدونة في المحضر، ولن يؤثر على رأيه المعارض في المحضر.



nor shall it affect the recording of his dissenting opinion in the minutes.	
40.4 Board and committee meetings may be held by any communication method that is recognized and approved by ESCA.	4-40 يمكن عقد اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه من خلال وسائل الاتصال الحديثة التي تقرها وتتوافق عليها هيئة الأوراق المالية والسلع.
41. ARTICLE (41)	41. المـــــادة (41)
If a member of the Board shall fail to attend more than three successive Meetings without an excuse acceptable to the Board, the Board of Directors shall pass a Resolution considering him as having resigned.	إذا تخلف أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور أكثر من ثلاثة جلسات متتالية بدون عذر يقبله المجلس يصدر مجلس الإدارة قراراً باعتباره مستقلاً.
42. ARTICLE (42)	42. المـــــادة (42)
The Board of Directors shall be entitled to appoint one or more members of the Company's executive management, including the Chief Executive Officer (the "Managers"), and other persons as authorised agents for the Company and to determine their respective powers. The members of the executive management shall have the power to delegate their authority to such persons as they may determine in their absolute discretion.	لمجلس الإدارة الحق في أن يعين عضو واحداً أو أكثر في الإدارة التنفيذية للشركة، بما في ذلك الرئيس التنفيذي أو المدير العام (المديرين) والأشخاص الآخرين كوكلاء مفوضين عن الشركة مع تحديد سلطاتهم. ويمثل أعضاء الإدارة التنفيذية سلطة تفويض صلاحياتهم إلى الأشخاص الذين يختارونهم وفق تقديرهم المطلق.
43. ARTICLE (43)	43. المـــــادة (43)
Directors on the Board shall not be responsible for any personal commitment in connection with the Company's undertaking by virtue of performing their functions within the parameters of their powers.	لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود اختصاصاتهم.
44. ARTICLE (44)	44. المـــــادة (42)
The Chairman and Directors of the Board shall be responsible to the Company, the shareholders and third parties for all acts of fraud and misuse of power and for any violation of the Commercial Companies Law	رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وسوء استخدام السلطة وعن كل مخالفة لقانون الشركات التجارية أو أي



or any other law or of these Articles of Association and for mismanagement.	قانون آخر أو لهذا النظام وعن الخطأ في الإداره.
45. ARTICLE (45)	(45) المادة (45)
45.1 A Director should disclose to the Board any personal interest they have in a matter which relates to the affairs of the Company that are submitted for Board approval, as soon as the Director becomes aware of their interest. The disclosure should be recorded in the minutes of the meeting and the director may not vote on that matter, in accordance with the applicable laws and regulations.	1-45 على كل عضو في مجلس إدارة الشركة تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة في عملية تعرض على مجلس الإدارة لإقرارها أن يبلغ المجلس وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية، ويتعيين الأفصاح الفوري عن تفاصيل المصلحة وفقاً للقوانين والأنظمة والقرارات الصادرة بهذا الشأن.
45.2 No person who has been convicted of a crime of theft, breach of trust, fraud, and misappropriation or of having issued with bad intention a cheque without sufficient balance may be or remain a Director on the Board of the Company or a Manager of the Company.	2-45 لا يجوز أن يكون أو يظل عضواً في مجلس إدارة الشركة أو مديرًا لها كل من حكم عليه في جريمة سرقة أو خيانةأمانة أو احتيال أو اختلاس أو إصدار شيك بدون رصيد بسوء نية.
45.3 No Director or Manager of the Company may, without the yearly renewable permission from the Annual General Assembly, undertake the management of another commercial bank or be a member on its board.	3-45 لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين في الشركة أن يتولوا دون إذن من الجمعية العمومية يجدد سنويًا إدارة مصرف تجاري آخر أو عضوية مجلس إدارته.
46. ARTICLE (46)	(46) المادة (46)
Subject to the Commercial Companies Law, the remuneration of the Board of Directors shall consist of a percentage of the net profit to be fixed by the General Assembly every year.	مع مراعاة قانون الشركات التجارية، تتكون مكافأة مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي تحدد الجمعية العمومية قيمتها كل سنة.



PART FIVE	الباب الخامس
GENERAL ASSEMBLY	الجمعية العمومية
47. ARTICLE (47)	(47) المادة
A properly constituted General Assembly shall represent all the shareholders and may be held in the Emirate of Sharjah or at such other place within the United Arab Emirates as may be determined by the Board of Directors.	الجمعية العمومية المكونة تكفيًّا صحيحةً تمثل جميع المساهمين ويجوز انعقادها في مدينة الشارقة أو في أي مكان آخر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة حسبما يحدده مجلس الإدارة.
48. ARTICLE (48)	(48) المادة
Each shareholder shall be entitled to attend the General Assembly of the shareholders and shall have a number of votes equivalent to the number of his shares. A shareholder may appoint another Director of the Board to attend the General Assembly on his behalf unless the shareholder was a body corporate, in which case it may delegate that Director representing it to attend the General Assembly. For the proxy to be valid, it shall be confirmed in a special power of attorney or the signatures shall be attested if the proxy is a non-shareholder, and in all cases the number of shares held by the proxy in such capacity shall not exceed 5% (five) per cent of the capital of the Company, if representing more than a shareholder. Those lacking capacity shall be represented by their legal representatives.	لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين، ويكون له عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه، ويجوز للمساهم أن ينوب عنه غيره من أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العمومية إلا إذا كان المساهم كياناً تجاريًّاً فيجوز له أن ينوب عنه عضو مجلس الإدارة الذي يمثله في حضور الجمعية العمومية. ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل خاص وأن يكون موثقاً أو مصدقاً على التوقيعات فيه إذا كان النائب من غير المساهمين وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها النائب بهذه الصفة على 5% (خمسة) بالمائة من رأس مال الشركة إذا كان ينوب عن أكثر من مساهم. ويمثل ناقص الأهلية وفائقها النائبون عنهم قانوناً.
49. ARTICLE (49)	(49) المادة
The Notice to shareholders to attend General Assemblies shall be addressed by an announcement in 2 (two) daily local newspapers published in the Arabic language and by registered letters at least 21 (twenty one) days prior to the time fixed for the Meeting. The Notice shall include the Agenda.	توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بالإعلان في صحيفتين محليتين (2) من الصحف اليومية التي تصدر باللغة العربية وبكتب مسجلة وذلك قبل الموعد المحدد للجتماع بـ 21 (واحد وعشرين) يوماً على الأقل، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال.



50. ARTICLE (50)	(50). المـــــــــادة (50)
50.1 The Board of Directors shall draw up the agenda of both the Ordinary and Extraordinary General Assemblies. In cases where a General Assembly may be convened at the request of the shareholders, the External Auditors or the Securities and Commodities Authority, the Agenda shall be drawn up by the party requisitioning the convening of the General Assembly.	1-50 يضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العمومية العادية وغير العادية وفي الأحوال التي يجوز عقد الجمعية العمومية بناءً على طلب المساهمين أو مدقي الحسابات أو هيئة الأوراق المالية والسلع يضع جدول الأعمال من طلب اجتماع الجمعية العمومية.
50.2 The General Assembly may not transact any business which goes beyond the scope of the Agenda. However, the Meeting shall have the right to discuss serious matters which are revealed during the Meeting. If a public joint stock company or a number of shareholders representing at least one tenth of the capital of the Company request the inclusion of specific matters in the Agenda, the Board of Directors shall accede to such request; otherwise, the Meeting shall be entitled to resolve to discuss such matters.	2-50 لا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكشف أثناء الاجتماع. وإذا طلبت شركة مساهمة عامة أو عدد المساهمين يمثل عشر رأس مال الشركة على الأقل إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال وجب على مجلس الإدارة إجابة الطلب وإلا كان من حق الجمعية أن تقرر مناقشة هذه المسائل.
51. ARTICLE (51)	(51). المـــــــــادة (51)
51.1 Shareholders wishing to attend the General Assembly shall record their names in a special register maintained for this purpose at the principal office of the Company prior to the time fixed for holding the General Assembly.	1-51 يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية أسمائهم في سجل خاص يعد لذلك الغرض في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية .
51.2 The record shall include the name of the shareholder, the number of shares held by him, the number of shares represented by him and the names of their holders, in addition to submitting the instrument of proxy.	2-51 يتضمن التسجيل اسم المساهم وعدد الأسهم التي يملكتها وعدد الأسهم التي يمثلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة.



Draft Date: 5 February 2014

51.3	The shareholder or proxy shall be given a card for attending the Meeting stating the number of votes to which he is entitled in person and by proxy.	3-51 يعطى المساهم أو النائب بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصلية ووكالة.
52.	ARTICLE (52)	52. المادة (52)
	No transaction in the shares of the Company and the registration of the transfer of their ownership in the Share Register shall be allowed on the day of the General Assembly of the shareholders.	يوقف أي تعامل في أسهم الشركة كما لا يجوز قيد انتقال ملكيتها في سجل الأسهم في الشركة في يوم انعقاد الجمعية العمومية .
53.	ARTICLE (53)	53. المادة (53)
53.1	The convening of an Ordinary General Assembly shall only be deemed valid if attended by shareholders representing not less than 50 (fifty) per cent. of the capital of the Company. If such quorum is not present at the first Meeting, the General Assembly shall be called to convene a second Meeting to be held within 30 (thirty) days following the first Meeting. The second Meeting shall be deemed valid in all cases.	1-53 لا يكون انعقاد الجمعية العمومية العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون 50 (خمسون) بالمائة من رأس مال الشركة على الأقل، فإذا لم يتتوفر هذا النصاب في الإجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الـ 30 (ثلاثين) يوماً التالية للاجتماع الأول. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً في جميع الأحوال.
53.2	The Resolutions of the General Assembly shall be passed by an absolute majority of the shares represented at the Meeting with due regard to the provisions of these Articles of Association.	2-53 تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأسماء الممثلة في الاجتماع مع مراعاة أحكام هذا النظام.
54.	ARTICLE (54)	54. المادة (54)
54.1	A General Assembly shall be chaired by the Chairman of the Board and, in his absence, by the Vice Chairman or by the Director appointed by the Board of Directors for that purpose.	1-54 يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة وعند غيابه يرأسها نائبه أو عضو مجلس الإدارة الذي يعينه مجلس الإدارة لذلك الغرض.



54.2 The Chairman shall appoint the Company Secretary of the Meeting and two tellers, the appointment of whom shall be approved by the General Assembly.	2-54 يعين الرئيس مقرراً للجتماع ومراجعين اثنين لفرز الأصوات على أن توافق الجمعية العمومية على تعيينهم.
55. ARTICLE (55)	55. المادة (55)
Voting at a General Assembly shall be carried out in such manner as the Chairman of the Meeting shall determine unless the General Assembly has fixed a specific method of voting. The voting, if it relates to the election, dismissal or impeachment of the Board of Directors, shall be conducted in secret ballot. Cumulative voting is permitted in accordance with the applicable laws, regulations and circulars issued by the Securities and Commodities Authority.	يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعية إلا إذا قررت الجمعية طريقة معينة للتصويت. ويجب أن يكون التصويت سرياً إذا تعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بمساءلتهم، ويكون بالتصويت التراكمي وفقاً للقوانين والأنظمة والقرارات والتعاميم الصادرة هيئة الوراق المالية والسلع.
56. ARTICLE (56)	56. المادة (56)
A person entitled to attend General Assemblies may not participate in the vote, either on his own behalf or on behalf of the person he represents, in matters relating to a private interest or to a dispute existing between him and the Company.	لا يجوز لمن له حق حضور الجمعية العمومية أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن من يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة به أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة.
57. ARTICLE (57)	57. المادة (57)
57.1 The Board of Directors may convene an Ordinary General Assembly whenever it deems fit. A General Assembly must be held at least once a year on the requisition of the Board within four months following the end of the financial year at the place and time specified in the Notice calling for the Meeting.	57-1 لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية العادية كلما رأى ذلك مناسباً، وتنعقد مرة على الأقل في السنة بناءً على دعوة مجلس الإدارة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية وذلك في المكان والزمان المعينين في إعلان الدعوة للجتماع.
57.2 The General Assembly shall convene, in particular, to hear the report of the Board of Directors on the Company's activities and its financial position during the year and	57-2 تنعقد الجمعية العمومية على وجه التحديد لسماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة وتقرير مراجعة الحسابات والتصديق على



	<p>the report of the Auditors and to sanction the balance sheet and the profit and loss account of the financial year, to approve the profit distribution rules, to elect the Board of Directors when necessary, to appoint the Auditors and determine their remuneration and to discharge the Board of Directors and the Auditors from their responsibilities, as the case may be.</p> <p>ميزانية السنة المالية وحساب الأرباح والخسائر والموافقة على قواعد توزيع الأرباح وانتخاب مجلس الإدارة عند الاقتضاء وتعيين مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم وإبراء ذمة مجلس الإدارة ومراجعة الحسابات من المسؤولية عليهم بحسب الأحوال.</p>
57.3 The General Assembly shall, in general, be responsible for the consideration of all matters relating to the Company, save for such matters as the law or the Articles of Association of the Company have reserved for the Extraordinary General Assembly.	3- ينط بالجمعية العمومية بصفة عامة مسؤولية النظر في جميع المسائل المتعلقة بالشركة عدا ما احتفظ به القانون أو نظام الشركة للجمعية العمومية غير العادية.
58. ARTICLE (58)	58. المـــــــــادة (58)
The Board of Directors shall convene an Ordinary General Assembly whenever the Auditor or at least ten shareholders holding not less than 30 (thirty) per cent. of the capital so request for valid reasons. In both cases, the Notice shall be sent within 15 (fifteen) days from the date the request was submitted.	على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية العادية للاجتماع متى طلب منه ذلك مدعي الحسابات أو عشرة مساهمين على الأقل يملكون 30 (ثلاثين) بالمائة من رأس المال كحد أدنى وأسباب جدية. ويجب توجيه الإخطار في الحالتين خلال 15 (خمسة عشر) يوماً من تاريخ تقديم الطالب.
59. ARTICLE (59)	59. المـــــــــادة (59)
The Extraordinary General Assembly shall meet on the requisition of the Board of Directors and the Board shall call for a Meeting if it is so requested by shareholders holding not less than 40 (forty) per cent. of the capital, in which case the Board shall send the Notice for the Meeting within 15 (fifteen) days from the date the request was submitted.	تجتمع الجمعية العمومية غير العادية بناءً على دعوة مجلس الإدارة، وعلى المجلس دعوتها للاجتماع إذا طلب منه ذلك مساهمون يملكون 40 (أربعين) بالمائة من رأس المال على الأقل، ففي هذه الحالة يجب على المجلس توجيه الدعوة للاجتماع خلال 15 (خمسة عشر) يوماً من تاريخ تقديم الطلب.



60. ARTICLE (60)	(60). المـــــــــادة (60)
60.1 An Extraordinary General Assembly shall only be valid if attended by shareholders representing not less than 75 (seventy five) per cent. of the capital of the Company.	1-60 لا يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادلة صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون 75 (خمسة وسبعين) بالمائة من رأس مال الشركة على الأقل .
60.2 If such quorum is not present, such General Assembly shall be called to convene a second Meeting to be held within 30 (thirty) days following the first Meeting. The second Meeting shall be deemed valid if attended by shareholders representing 50 (fifty) per cent. of the capital of the Company.	2-60 إذا لم يتتوفر هذا النصاب وجب دعوة هذه الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الـ 30 (ثلاثين) يوماً التالية للاجتماع الأول. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون 50 (خمسون) بالمائة من رأس مال الشركة.
60.3 If such quorum is not present at the second Meeting, a Notice shall be sent for a third Meeting to be held after the expiry of 30 (thirty) days from the date of the second Meeting and the third Meeting shall be valid irrespective of the number of shareholders present. The Resolutions of the General Assembly in the latter case shall only be valid after obtaining the approval of the competent authority.	3-60 إذا لم يتتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني فتوجه دعوة إلى اجتماع ثالث يعقد بعد انقضاء 30 (ثلاثين) يوماً من تاريخ الاجتماع الثاني، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين. ولا تكون قرارات الجمعية العمومية في الحالة الأخيرة نافذة إلا بعد موافقة السلطة المختصة عليه.
61. ARTICLE (61)	(61). المـــــــــادة (61)
Subject to the provisions of the Commercial Companies Law and the Central Bank Law, and save for the increase of the shareholders' liabilities which require the consent of all the shareholders, the amendment of the main object of the Company or the transfer of the principal office of the Company to a foreign country, the Extraordinary General Assembly may vary any provision of the Articles of Association of the Company, including increasing or decreasing its capital, extending or reducing the duration of the Company or changing the loss percentage	مع مراعاة أحكام قانون الشركات التجارية وكذلك قانون المصرف المركزي، وفيما عدا زيادة التزامات المساهمين التي يشترط فيها موافقة جميع المساهمين أو تعديل الغرض الأساسي للشركة أو نقل المركز الرئيسي للشركة إلى بلد أجنبى، يجوز للجمعية العمومية غير العادلة أن تعدل أحكام النظام الأساسي للشركة بما في ذلك زيادة رأس المال أو تخفيضه أو إطالة أو تقصير مدة الشركة أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة أو



which requires the dissolution of the Company, its merger with another company, its liquidation or sale of a project executed by the Company or the disposal of a project, provided that the issue of amendment had been detailed in the Notice.	إدماج الشركة في شركة أخرى أو حلها أو بيع المشروع التي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر ويشترط ذكر موضوع التعديل بالتفصيل في إعلان الدعوة.
62. ARTICLE (62)	(62). المـــــــــادة (62)
The Resolutions of the Extraordinary General Assembly shall be passed by a majority of the shares represented at the Meeting unless a Resolution relates to the increase or decrease of capital, the extension of the duration of the Company, the dissolution of the Company prior to the date specified in the Articles of Association, the merger of the Company with another company or the conversion of the Company, in which case the Resolution shall only be valid if passed by a majority of 75 (seventy five) per cent. of the shares represented at the Meeting.	تصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية بأغلبية الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا تعلق القرار بزيادة رأس المال أو تخفيضه أو بإطالة مدة الشركة أو بحلها قبل الميعاد المعين في النظام أو بإدماج الشركة في شركة أخرى أو بتحويلها فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.
63. ARTICLE (63)	(63). المـــــــــادة (63)
Minutes shall be made for the General Assembly recording the names of the shareholders or representatives, the number of shares held by them in person or by proxy, the number of votes attached to such shares, the Resolutions passed, the number of votes for and against the same and a sufficient summary of the deliberations which took place during the Meeting.	يحرر باجتماع الجمعية العمومية حضرأ بأسماء المساهمين أو الممثلين وعدد الأسهم في حيازاتهم بالأصلالة أو بالوكالة وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع.
64. ARTICLE (64)	(64). المـــــــــادة (64)
64.1 The minutes of the General Assemblies shall be recorded in an orderly manner after each Meeting and maintained in accordance with the applicable provisions of the Commercial Companies Law and applicable secondary laws and regulations. Each set of minutes	1-64 تدون محاضر اجتماع الجمعية العمومية بصفة منتظمة عقب كل جلسة ويتم حفظه وفق أحكام قانون الشركات التجارية والقوانين والأنظمة ذات العلاقة. ويوقع كل حضر مدون رئيس الجمعية وسكرتيرها وجامع الأصوات ومدقق الحسابات.



recorded in the book shall be signed by the Chairman of the Meeting, the Company Secretary, the tellers and the Auditor.	
64.2 The persons signing the minutes of the Meetings shall be responsible for the accuracy of the particulars stated in such minutes.	2-64 يتحمل الموقعون على محاضر الاجتماعات مسؤولية صحة تفاصيلها.
65. ARTICLE (65)	(65) المادة (65)
65.1 Resolutions of the Ordinary or Extraordinary General Assemblies passed pursuant to the provisions of the law and these Articles of Association shall be binding upon all the shareholders, including those absent and dissenting.	1-65 تكون قرارات الجمعية العمومية العادية أو غير العادية الصادرة طبقاً لأحكام القانون وهذا النظام ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم والمخالفين في الرأي.
65.2 The Chairman of the Board shall implement the Resolutions of the General Assembly and shall provide the competent authorities and the Ministry of Economy with a copy of the Resolutions within 15 (fifteen) days from their being passed.	2-65 على رئيس مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وتقديم صورة منها إلى السلطات المختصة ووزارة الاقتصاد خلال 15 (خمسة عشر) يوماً من تاريخ صدورها.
PART SIX	الباب السادس
AUDITOR	مدقق الحسابات
66. ARTICLE (66)	(66) المادة (66)
66.1 The provisions of Article (103) of the Central Bank Law shall be complied with upon the application of the provisions of Articles (66), (67) and (68) of these Articles of Association in relation to the Auditor.	1-66 تراعي أحكام المادة (103) من قانون المصرف المركزي، مع تطبيق أحكام المواد (66)، (67)، (68) من هذا النظام فيما يتعلق بمدقي الحسابات.
66.2 The Company shall have one or more efficient and experienced auditors registered with the United Arab Emirates Accountants and Auditors Register to be appointed by the General Assembly for a period of one	2-66 يكون للشركة مدقق حسابات واحد أو أكثر من ذوي الكفاءة والخبرة المقيدن في سجل مدققي الحسابات المشغلين في دولة الإمارات تعينه الجمعية العمومية لمدة سنة قابلة التجديد وتقدر أتعابه. وعليه



	مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها ومراجعة حسابات الشركة وفحص الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وضمان تطبيق القانون ونظام الشركة.
66.3 The Auditor must not, in addition to his function, take part in the incorporation of the Company, be a member on its Board of Directors or occupy any technical, administrative or consultative function within the Company. Furthermore, he shall not be a partner or an agent to any of the Company's promoters or to any of its Board of Directors or related to him up to the fourth degree.	3-66 يشترط في مدقق الحسابات أن لا يجمع بين عمله والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية أو الاشتغال بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها، وأن لا يكون شريكاً أو وكيلًا لأحد المروجين للشركة أو لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو قريباً له إلى الدرجة الرابعة .
67. ARTICLE (67)	67. المـــــــــادة (67)
67.1 The Auditor shall enjoy the powers and shall have the obligations prescribed in the Commercial Companies Law, the UAE Federal Law organizing the Auditing Profession and any applicable laws, regulations and decrees. In particular, he shall have the right to inspect at any time all the books, records, documents and other papers of the Company and shall be entitled to require such explanations as he deems necessary for the performance of his duties and may also verify the assets and liabilities of the Company.	67-1 تكون لمدقق الحسابات الصلاحيات وعليه الالتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية وقانون مدققي الحسابات والقوانين والأنظمة والقرارات الصادرة بهذا الشأن، وله بوجه خاص الحق في الاطلاع في كل وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وغير ذلك من الوثائق وله أن يطلب الإيضاحات التي يراها لازمة لأداء مهمته وله كذلك أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها.
67.2 If he is unable to exercise such powers, he shall record this fact in writing in a report to the Board of Directors. If the Board fails to enable	67-2 إذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيـة، أثبت تلك الحقيقة كتابةً في تقرير إلى مجلس الإدارة، فإذا لم يقم المجلس بتمكين المدقق من أداء مهمته



the Auditor to perform his duties, the Auditor shall send a copy of the report to the Securities and Commodities Authorities and put the same before the General Assembly.	وجب على المدقق أن يرسل صورة من التقرير إلى هيئة الأوراق المالية والسلع وأن يعرضه على الجمعية العمومية.
68. ARTICLE (68)	68. مادة (68)
68.1 The Auditor shall submit to the General Assembly a report containing the particulars prescribed in the Commercial Companies Law and applicable regulations and shall, in particular, state in his report whether the annual balance sheet and the profit and loss account are true and consistent with the facts and whether the Company has furnished him with the information and explanations required by him from the Company for the performance of his duty.	1-68 يقدم مدقق الحسابات إلى الجمعية العمومية العادلة تقريراً يشمل البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والقوانين والأنظمة والقرارات واللوائح المعمول بها، وعلى وجه الخصوص أن يبين في تقريره ما إذا كانت الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر صحيحين ومطابقين للواقع وما إذا كانت الشركة قد زودته بالمعلومات والإيضاحات التي طلبها منها لأداء مهمته.
68.2 The Auditor shall attend the General Assembly and express his opinion on any matter relating to his work, particularly the balance sheet of the Company.	2-68 على المدقق أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية وأن يدلّي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص في ميزانية الشركة.
68.3 The Auditor shall be responsible for the accuracy of the particulars stated in his report in his capacity as representative of all the shareholders, and each shareholder may, during the General Assembly, discuss with, and require explanation from, the Auditor on matters stated in the Auditor's report.	3-68 يكون المدقق مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه ممثلاً لجميع المساهمين ولكل مساهم في أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش المدقق وأن يستوضحه عمما ورد فيه.
PART SEVEN	الباب السابع
COMPANY'S FINANCE	مالية الشركة



69. ARTICLE (69)	69. المـــــــــادة (69)
The financial year of the Company shall commence on 1 (first) January and end on 31 (thirty first) December of each year.	تبدأ السنة المالية للشركة في 1 (الأول) من يناير وتنتهي في 31 (الحادي والثلاثين) من ديسمبر من كل سنة.
70. ARTICLE (70)	70. المـــــــــادة (70)
70.1 The Board of Directors shall, during each financial year and at least 1 (one) month prior to the Annual Ordinary General Assembly, prepare for the Company a balance sheet and a profit and loss account. Furthermore, the Board shall prepare a report on the Company's activities during the financial year and on its financial position as at the end of the same year and the method recommended by it for the distribution of the net profits.	1-70 على مجلس الإدارة أن يعد في كل سنة مالية قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادلة بشهر واحد (1) على الأقل ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر. وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها والطريقة التي يقتربها لتوزيع الأرباح الصافية.
70.2 The Board of Directors shall forward a copy of the said balance sheet, the profit and loss account and the report to the shareholders enclosing the same with the Agenda of the Annual Ordinary General Assembly.	2-70 يجب على مجلس الإدارة إرسال صورة من الميزانية والحساب والتقرير المذكورين إلى المساهمين مرفقة بجدول أعمال الجمعية العمومية العادلة السنوية.
71. ARTICLE (71)	71. المـــــــــادة (71)
Subject to any lesser amounts permitted by the Commercial Companies Law, the net annual profits of the Company shall be appropriated in the following order following deduction of all overhead and other expenses:	مع مراعاة أي مبالغ أقل يسمح بها قانون الشركات التجارية، توزع الأرباح الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:-
(a) ten per cent. shall be deducted and allocated towards the legal reserve, which deduction shall cease when the total reserve reaches an amount equivalent to at least 50 (fifty) per cent. of the paid-up capital of the Company. If the reserve falls below that	أ. تقطع عشرة بالمائة تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ الاحتياطي قدرًا يوازي 50 (خمسين) بالمائة على الأقل من رأس مال



	percentage, deduction shall resume;	الشركة المدفوع، وإذا نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع.
(b)	at least ten per cent. shall be deducted annually and allocated to form a special reserve until such reserve reaches 50 (fifty) per cent. of the capital of the Company pursuant to Article (82) of the Central Bank Law;	ب. يقتطع سنويًا نسبة لا تقل عن عشرة بالمائة ترصد لتشكيل احتياطي خاص وذلك إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي 50 (خمسين) بالمائة من رأس المال الشركة وفقاً لنص المادة (82) من قانون المصرف центральный.
(c)	a sum equal to 5% (five) per cent. of the amount paid on account of the shares value shall be deducted for distribution to the shareholders as a first share of profit. However, if the net profit in any given year is not sufficient to distribute such share, no claim for the same can be made from the profits of the following years;	ج. يقتطع مبلغ ما يعادل 5% (خمسة) بالمائة من المدفوع من قيمة الأسهم لتوزيعه على المساهمين كحصة أولى من الأرباح. على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنتين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنتين التالية.
(d)	an amount not exceeding the equivalent of 10 (ten) per cent. of the balance shall be allocated for the remuneration of the Board of Directors; and	د. يخصص مبلغ لا يتجاوز 10 (عشرة) بالمائة من الرصيد لتوزيعه كمكافآت مجلس الإدارة،
(e)	the balance of the net profits shall then be distributed to the shareholders as an additional share of the profits or shall be brought forward, at the proposal of the Board of Directors, to the following year or shall be allocated for the creation of an extraordinary reserve fund as shall be determined by the Board of Directors.	هـ. يوزع الباقي من صافي الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية للأرباح أو يرحل بناءً على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي غير عادي وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.



72. ARTICLE (72)	72. المـــــــــادة (72)
<p>The reserve fund shall be disposed of in accordance with the decision of the Board of Directors in a manner ensuring the attainment of the Company's interest. The statutory reserve may not be distributed among the shareholders. However, any excess beyond 50 (fifty) per cent. of the paid-up capital may be utilized to ensure a distribution of profits to the shareholders not exceeding ten per cent. of the paid-up capital during the years which do not allow appropriation of such percentage. Furthermore, the regular reserve may not be used other than for the purposes specified in the Resolution passed by the Ordinary General Assembly.</p>	<p>يتم التصرف في المال الاحتياطي بناءً على قرار مجلس الإدارة في الأوجه التي تحقق مصالح الشركة. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين وإنما يجوز استعمال ما زاد عن 50 (خمسين) بالمائة من رأس المال المدفوع لضمان توزيع أرباح لا تزيد على عشرة بالمائة من رأس المال المدفوع على المساهمين في السنوات التي لا تسمح بتوزيع هذه النسبة. كما لا يجوز استخدام الاحتياطي النظامي في غير الأغراض المخصص له إلا بقرار من الجمعية العمومية العادية.</p>
73. ARTICLE (73)	73. المـــــــــادة (73)
<p>A shareholder shall be entitled to a share of the distributable profits upon the mere adoption of the Resolution of the General Assembly for their distribution, which share shall be paid to him at such place and time as shall be determined by the Board of Directors. Such Resolution shall be implemented in the manner stipulated under the applicable laws and regulations.</p>	<p>يستحق المساهم حصة من الأرباح القابلة للتوزيع بمجرد صدور قرار الجمعية العمومية بتوزيعها وتدفع له في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ هذا القرار وفقاً للقوانين والأنظمة والقرارات الصادرة بهذا الشأن.</p>
PART EIGHT	البـــــــــاب الثـــــــــامن
DISPUTES	المنـــــــــازعات
74. ARTICLE (74)	74. المـــــــــادة (74)
<p>No Resolution passed by the General Assembly shall entail the abatement of an action for civil liability against the Directors of the Board due to errors committed by them in the exercise of their powers. If the act creating the liability has been put before the General Assembly with a report from the Board of Directors or the Auditor and the General Assembly has approved the same,</p>	<p>لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في ممارسة اختصاصاتهم. وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الإدارة أو مدقق الحسابات وصادقت عليه الجمعية العمومية، فإن دعوى</p>



the liability action shall abate upon the lapse of one year from the date of holding the General Assembly. Nevertheless, if the act imputed to the Directors of the Board constitutes a criminal offence, the liability action shall only be abated by the abatement of the general action.	المسؤولية تسقط بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية، مع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جريمة جنائية فلا تسقط المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.
PART NINE	الباب التاسع
DISSOLUTION AND LIQUIDATION OF THE COMPANY	حل الشركة وتصفيفها
75. ARTICLE (75)	(75) المادة
The Company shall be dissolved for any of the following reasons:	تنحل الشركة لأحد الاسباب الآتية:-
(a) expiry of the duration fixed for the Company unless it is renewed in accordance with the regulations contained in these Articles;	أ. انتهاء المدة المحددة للشركة ما لم تجدد وفقاً للقواعد الواردة بهذا النظام .
(b) accomplishment of the objectives for which the Company was established;	ب. انتهاء الغرض التي تأسست الشركة من أجله.
(c) a Resolution passed by the Extraordinary General Assembly terminating the duration of the Company; and	ج. صدور قرار من الجمعية العمومية غير العادية بإنهاء مدة الشركة، و
(d) merger of the Company with another company.	د. إندماج الشركة في شركة أخرى.
76. ARTICLE (76)	(76) المادة
The Company shall be dissolved prior to the expiry of its duration in the event of the loss of 50 (fifty) per cent. of its capital unless the Extraordinary General Assembly otherwise resolves.	تحل الشركة قبل انتهاء أجلها في حالة خسارة 50 (خمسين) بالمائة من رأسمالها إلا إذا قررت الجمعية غير العادية خلاف ذلك.



77. ARTICLE (77)	(77) المـــــــــادة (77)
Upon termination of the Company's duration, or if it is dissolved prior to the expiry of its fixed duration, the General Assembly shall, at the request of the Board of Directors, determine the method of liquidation and shall appoint one or more liquidators and determine their powers. The office of the Board of Directors shall end upon the appointment of the liquidators.	عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد ، تعين الجمعية العمومية بناءً على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفيًا أو أكثر وتحدد سلطتهم. وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفيين.
However, the power of the General Assembly shall remain in force throughout the liquidation period until the liquidators have been discharged.	أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفيين.
78. ARTICLE (78)	(78) المـــــــــادة (78)
78.1 In the event of the liquidation of the Company, the notice in respect of such liquidation shall be published in the Official Gazette and in at least two local Arabic newspapers.	1-78 في حال تصفية الشركة يجب نشر الإعلان عن التصفية في الجريدة الرسمية وفي جريدين يوميين على الأقل تصدر محلياً.
78.2 The notice of liquidation shall include the following:	2-78 يجب أن يتضمن إعلان التصفية:-
(a) allowing a period of not less than three months to enable the customers of the Company to take the necessary measures with a view to protecting their rights; and	أ. إعطاء مهلة لا تقل عن ثلاثة أشهر ليتسنى لزبائن المصرف اتخاذ التدابير الالزامية لحفظ حقوقهم.
(b) the name of the liquidator in charge of paying the remaining deposits and of performing the current transactions following the final closure of the Company's offices of which the customers received no instructions.	ب. اسم المصفي المكلف بتادية الودائع الباقيه والعمليات الجاريه بعد إغلاق مكاتب المصرف نهائياً والتي لم يعط الزبائن التوجيهات بشأنها.



PART TEN	الباب العاشر
CONCLUDING PROVISIONS	أحكام ختامية
79. ARTICLE (79)	79. المادة (79) تطبق أحكام قانون الشركات التجارية وأحكام قانون المصرف المركزي فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام.
80. ARTICLE (80)	80. المادة (80) يجوز لمجلس الادارة إدراج أسهم الشركة للتداول في سوق واحد أو أكثر من أسواق الأوراق المالية في الإمارات العربية المتحدة. وفي جميع الحالات، يتعين على الشركة الالتزام بكافة القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات واللوائح الحكومية لإصدار وتسجيل وشراء وإلغاء أسهم الشركة والتجارة ونقل ملكية الأسهم وإنشاء الحقوق عليها. وإذا تم تسجيل أسهم الشركة في سوق للأوراق المالية في الإمارات العربية المتحدة ووجد تعارض أو تناقض بين أي من نصوص هذا النظام والقوانين واللوائح والأنظمة الحكومية لهذا التسجيل في سوق الأوراق المالية في الدولة، فيُعمل بنصوص وأحكام قوانين ولوائح وقواعد الإدراج والتداول في سوق الأوراق المالية في الدولة بهذا الشأن.
81. ARTICLE (82)	82. المادة (82) يودع هذا النظام لدى السلطة المختصة والسجل التجاري ويصبح نافذاً من تاريخ موافقة السلطة المختصة عليه وبعد موافقة المصرف المركزي وقيدها على هامش السجل لديه.



Draft Date: 5 February 2014

These amended Articles shall revoke and substitute all the previous Articles of the Company.	يلغى هذا النظام المعدل جميع أنظمة الشركة السابقة ويحل محلها.
--	--